

# المؤشر العالمي للتعذيب 2025: ليبيا- ملف المعلومات العامة والحقائق

النتيجة العامة لمؤشر التعذيب العالمي :

خطورة عالية

يُمثل المؤشر العالمي لقياس ظاهرة التعذيب 2025 أول تحليل شامل يُصمَّم لتقييم خطر جرائم التعذيب وسوء المعاملة في 26 دولة حول العالم. تعرض الصفحات التالية المعلومات العامة والحقائق حول السياق بدولة ليبيا لعام 2025 والتي تتضمن تحليلاً للممارسات والسياسات التعذيبية المنتشرة خلال العام داخل ليبيا، وتفصيلاً حسب المحاور المواضيعية ذات العلاقة بهذه الممارسات، إلى جانب توصيات رئيسية تهدف إلى دفع عجلة التغيير الفعال في إطار الوقاية من و مكافحة جرائم التعذيب وتعزيز حقوق الإنسان عامة.

## المنظمات المتعاونة في تقديم المعلومات

الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب

## نظرة عامة

لا تزال ممارسات التعذيب ممنهجة ومنتشرة بشكل واسع في ليبيا، خاصة في مراكز الاحتجاز الرسمية التي تُدار من قبل جهات حكومية والجماعات المسلحة. وفقاً لمؤشر التعذيب العالمي لعام 2025، تُصنّف ليبيا كدولة تواجه خطراً مرتفعاً جداً لاعتماد و استمرار انتشار التعذيب وسوء المعاملة، وهذا استناداً إلى البيانات التي تم جمعها خلال عامي 2023 و 2024.

تتسم ممارسات التعذيب بالوحشية في مراكز احتجاز رسمية عديدة سيئة السمعة مثل سجن معيتيقة ( تحت سيطرة قوات الردع الخاصة)، وكذلك سجن قرناة والكويبية ( تحت سيطرة القوات المسلحة الليبية)، حيث يتعرض المحتجزون – اللذين يكون أغلبهم من النشطاء السياسيين أو المهاجرين والأجانب أو سجناء اعتقلوا في إطار نزاعات مسلحة – للضرب بالكهرباء والضرب المبرح والاجبار على اتخاذ أوضاع جسدية مرهقة لفترات طويلة والإذلال الجنسي. كما أن الاعتقالات التعسفية والاحتجاز السري أمران شائعان في ليبيا، ويكثر أيضاً الاستخدام المفرط للقوة الذي يؤدي إلى إصابات ناتجة عن التعذيب وأحياناً الوفاة. يواجه المهاجرون، على وجه الخصوص، ممارسات تعذيبية مثل التجويع والعنف الجنسي والحبس الانفرادي طويل الأمد في مراكز ومخازن الاتجار بالبشر.

غالباً ما يصف المهاجرون الذين يستخدمون ليبيا كنقطة عبور إلى أوروبا كدائرة يتكرر فيها العنف والاستغلال . ففي عام 2023، لقي 14 مهاجراً حتفهم عطشاً بعد طردهم إلى الصحراء قرب الحدود الليبية التونسية، إلا أن العدد الفعلي يُعتقد أنه أعلى من ذلك و تم العثور على مقبرتين جماعيتين خلال العام 2024 في الشويرف و الكفرة حوت أكثر من 100 جثة لمهاجرين .بالإضافة لذلك، تواجه الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال و مجتمع التنوع الجندري والأقليات العرقية مخاطر متزايدة، تشمل إساءة المعاملة و التمييز وانتزاع اعترافات قسرية أثناء الاحتجاز. وقد تمكنت الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب من توثيق أكثر من 1000 حالة تعذيب ومعاملة قاسية أو مهينة خلال السنوات الأربع الماضية، منها 581 حالة قتل خارج إطار القانون أو تحت التعذيب أثناء الاحتجاز بين 2020 و 2022، و تسهيل الدعم الطارئ ل 38 ناشطاً تعرضوا للاعتقال و الملاحقة بين العامين 2023 و 2024، و توفير المساعدة القانونية و إصدار تقارير الطب الشرعي لأكثر من 63 ناج من التعذيب، و دعم أكثر من 50 ضحية تعذيب طبياً و نفسياً.

أدى التصدع السياسي والنزاعات و استمرار عدم الاستقرار في ليبيا إلى ترسيخ منهجة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ورغم تصديق ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، فإنها لم تقم بمواءمة قوانينها مع تعريف جريمة التعذيب الوارد بالاتفاقية بشكل كامل. وترفض الحكومات المتعاقبة بموجب تحفظ بالاتفاقية عن آلية الشكاوى الفردية. ويجرم القانون الليبي رقم 10 لسنة 2013 التعذيب داخل مراكز الاحتجاز الحكومية فقط، مستثنياً بذلك جرائم الجماعات المسلحة أو شبكات الاتجار بالبشر. وعلى الرغم من توجيه دعوة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، فلم تسمح الدولة الليبية بزيارته لليبيا بعد. وفي مارس 2023، أعادت السلطات تفعيل قوانين تقييدية لتجريم المنظمات غير الحكومية، وقدمت قانوناً لمكافحة الجرائم الإلكترونية يستهدف أدوات التشفير و خرق مبدأ السرية، مما يسمح بتجريم المحامين والناشطين والمنظمات غير الحكومية التي توثق الانتهاكات. وتكشف المقابر الجماعية، كذلك المرتبطة بالانتهاكات التي ارتكبتها عناصر الكابيات في ترهونة، عن حجم الفظائع التي شكلت جرائم ضد الإنسانية و صدر نتيجة لذلك 6 مذكرات اعتقال بحق قادة من الكابيات أعلنت عنها محكمة الجنايات الدولية عام 2024.

يعاني المحتجزون في مراكز الاحتجاز التي تتبع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا من اكتظاظ شديد، حيث يُحتجز أكثر من 18,000 شخص في أكثر من 31 مركز احتجاز، ولا يزال ثلثيهم على الأقل قيد الاحتجاز دون أوامر قضائية. أبلغت الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب عن استمرار اعتقال 976 شخصاً تعسفياً **بسجن قرنادة وحده**. وبالإضافة إلى ذلك، **أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في عام 2023 مذكراً اعتقال بحق أسامة نجيم المصري**، أحد القادة المسؤولين عن قوات الردع الخاصة التي تدير سجن معيتيقة، متهمه إياه بالإشراف على السجن الواقع بالعاصمة طرابلس، حيث احتُجز آلاف الأشخاص لفترات طويلة و قتلوا بشكل غير مشروع الأمر الذي شكل أيضاً جرائم ضد الإنسانية.

بين عامي 2023 و 2024، اعتُقل 66 مدافعاً عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا. ولا يزال الوصول إلى العدالة محدوداً جداً مع تكرار ممنهج لمنع وصول المحامين ليس فقط مع المعتقلين من فئة المدافعين بل أيضاً مع فئات أخرى من المحتجزين الآخرين. تفتقر ليبيا إلى آلية وقائية وطنية فعالة، كما أن عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتعرض للعرقلة بسبب الظروف السياسية. وتتسم آليات الشكاوى بعدم الفعالية، حيث يواجه الناجون أعمالاً انتقامية، بينما يكاد استقلال في عمليات الرقابة القضائية عن التأثير الحكومي يكون مستحيلاً. وعلى الرغم من وجود بعض التشريعات التي تشير إلى الحق في الانتصاف، لم يحرز أي تقدم ملحوظ في الجبر و التعويض أو حتى في إعادة تأهيل الناجين من التعذيب، مما يترك ضحايا التعذيب دون دعم حقيقي أو وصول ناجع ل ضمانات القانونية والقضائية الناجعة.

## معلومات عامة



**الحكومة/الحكومات**  
يحكم ليبيا حالياً حكومتين: حكومة مقرها طرابلس ( حكومة الوحدة الوطنية) و حكومة مقرها الشرق الليبي ( حكومة الاستقرار الوطني). يستمر تأجيل انتخابات لتوحيد الحكومتين منذ عام 2021.



**بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**  
لم تنظم الدولة و لم تصادق عليه.



**اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**  
تمت المصادقة عليها من قبل الدولة



**معدل التعداد السكاني**  
7.3 مليون



**المعدل أو العدد التقريبي للأشخاص المحرومين من الحرية**  
19.103



**معدل تعداد المسجونين مقارنة بالتعداد السكاني (لكل 100.000)**  
269



**معدل المحتجزين في مرحلة قبل المحاكمة/ و المعتقلين قيد الاحتجاز ( حسب تعداد المسجونين حالياً)**  
29%



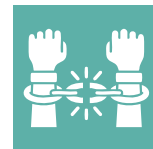
**معدل جرائم القتل (لكل 100000 نسمة)**  
لا توجد إحصائيات (0)



**السعة الحالية لمراكز الاحتجاز ( بناء على مراكز الاحتجاز الرسمية)**  
141%



**الإندارت الصادرة عن المرصد الرقابي المدافعين عن حقوق الإنسان**  
0



**ناشطو حقوق الإنسان قيد الاعتقال اللذين وثقتهم الشبكة وقت جمع المعلومات**  
66

# لمحة عن الركائز الموضوعية

## أ. الالتزامات السياسية



### نتيجة المؤشر: خطورة عالية

يعد التزام الدولة الليبية سياسيًا بمعالجة التعذيب وسوء المعاملة ضعيفًا بشكل ملحوظ. فعلى الرغم من تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، إلا أن ليبيا لم تقبل اختصاص اللجنة المعنية بالنظر في الشكاوى الفردية وتفاعست عن الانخراط بشكل فعال مع هذه الهيئة منذ عام 1999. كما لم تصدق ليبيا على صكوك رئيسية مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ونظام روما الأساسي والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وعلى الرغم من توجيه دعوة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، فقد تم عرقلة الزيارات القطرية، ولا تزال الاستجابات لادعاءات الانتهاكات محدودة جدًا. ويتم انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية بشكل روتيني، حيث يُعاد المهاجرون وطالبو اللجوء، وخاصة القادمين من السودان وتشاد والصومال، **قسرًا عبر طرق صحراوية غير آمنة**. وعلى الصعيد المحلي، لا يُحظر التعذيب صراحة حسب الإعلان الدستوري النافذ حاليًا ولا يُجرّم بشكل كامل بموجب التشريعات المحلية الأخرى، بما في ذلك قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم 10 حول تجريم التعذيب، فجميعها لا تجرم التعذيب المرتكب في سياق الحرب ولا تمنع أشكال المعاملة اللاإنسانية أو المهينة الأخرى. علاوةً على ذلك، تفتقر ليبيا إلى سياسة وطنية أو بروتوكول مستقل لمنع الجرائم المرتكبة في سياق النزاع المسلح، أو تخصيص ميزانية مستقلة، أو أي آلية مستقلة فعالة لتوفير سبل الإنصاف لضحايا التعذيب أو الوقاية منه.

في حين شكّل عدم تجريم جرائم التعذيب المختلفة عناصرها بشكل شمولي في ليبيا -حسب المؤشر- عائقًا رئيسيًا يعوق التنفيذ الفعال لاحكام اتفاقية مناهضة التعذيب والامثال لها، فإن الإطار القانوني المحلي لحقوق الإنسان في ليبيا يزداد تردداً بسبب تجريم أنشطة المجتمع المدني وحظر التبادل الرقمي المشفر والخصوصية. فمُنذ عام 2022، أقرّ البرلمان الليبي عدة قوانين توسّع صلاحيات السلطات ذات الطابع التعسفي. ، منها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية والقانون رقم 19 لتنظيم الجمعيات. غالبًا ما تُفاقم اللوائح التنفيذية لهذه التشريعات، بينما **نُصّح النصوص القانونية بعبارة فضفاضة وغامضة، مثل تجريم الأفعال المُخلّة بـ"النظام العام والآداب"**. ورغم تأييد ليبيا توصيات تصديق الاتفاقيات الدولية الأساسية ومواءمة قوانينها مع اتفاقية التعذيب، إلا أن الإصلاح التشريعي يسير عكس التيار الإصلاحي، مما يُخلف ثغرات كبيرة في مسألتي الحماية والمحاسبة.

## ب. إنهاء وحشية الشرطة و العنف المؤسسي



### نتيجة المؤشر: خطورة عالية

لا يزال العنف المؤسسي والانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة الشرطة و الجهات الأمنية يمثلان مشكلتان خطيرتان و تنتشران على نطاق واسع في ليبيا. **يُمارس التعذيب وسوء المعاملة من قبل قوات إنفاذ القانون بشكل متكرر وممنهج خلال العمليات الأمنية** ، وتتفاقم هذه الممارسات بسبب غياب ضوابط تنظيم استخدام الأسلحة وانتشارها العشوائي. وقّعت ليبيا على الاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدام الأسلحة وتجارتها، لكنها لم تُصادق عليها، كما ترفض السلطات السماح بتوثيق أو رصد الانتهاكات المرتبطة باستخدام الأسلحة العشوائي أو غير المنظم. يؤدي الاستخدام المفرط للقوة، سواء الناتج عن الأسلحة النارية أو المقذوفات ذات التأثير الحركي ، إلى إصابات بالغة و خسائر بشرية في كثير من الأحيان، فيما لا يحصل موظفون إنفاذ القانون على تدريبات كافية قائمة على احترام حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني.

وتتسم عمليات الاعتقال و انتزاع الاعترافات من المعتقلين بالتهريب النفسي و إلحاق الأذى الجسدي المبرح والتمييز، خصوصا ضد النساء والأطفال من المهاجرين والأقليات العرقية والمدافعين عن حقوق الإنسان. و تنتشر أيضا مراكز الاحتجاز السريّة التي تحرم المعتقلين من التواصل مع العالم الخارجي، حيث نادراً ما يُتاح للضحايا الوصول إلى محامٍ أو للرعاية الطبية. وتشمل أساليب التعذيب أثناء الاستجواب الحرمان من الطعام والماء، **و الإذلال الجنسي، والضرب المبرح**.

بين عامي 2023 و 2025، وثقت الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب بلاغات عدة تفيد بأن مراكز الشرطة في مدن ليبيا عديدة منها البيضاء وطبرق والمرج، وسوق الجمعة وأبو سليم (في طرابلس) وسبها تشتهر بممارسة التعذيب كأداة تأديبية. و عادةً ما تجمع الشرطة والجهات الأمنية المظاهرات بعنف، مع توثيق حالات اختفاء قسري وتعذيب بحق المتظاهرين بعد اعتقالهم دون إجراءات قانونية. بشكل عام، يؤدي غياب الرقابة والمساءلة إلى استمرار الانتهاكات الممنهجة من قبل أجهزة إنفاذ القانون. كما وثق الاخفاء القسري للنشطاء الذين يُعتقلون في سياق الشجب أو يُعبرون عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي كاسلوب ترهيب روتيني، خاصة أولئك اللذين يحقق معهم في مباني الأجهزة الأمنية و الأمن الداخلي التابع للقوات المسلحة العربية الليبية، ومقرات الجهاز الأمني الداخلي في طرابلس التابعة لحكومة الوحدة الوطنية .



## ج. الحق في عدم التعرض للتعذيب أثناء الحرمان من الحرية

### نتيجة المؤشر: خطورة عالية

لا يزال التعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية منتشراً على نطاق واسع في ليبيا. يتعرض المهاجرون بشكل متكرر لعقوبات جسدية جماعية، بحيث يُقتصر تقديم الطعام والماء لهم على كميات شحيحة للغاية. ويحتجزون في السجن الانفرادي المطول (الذي قد يستمر في بعض الأحيان حتى ثمانية أشهر)، والتعذيب الجسدي الشديد. وتُعرف ظروف الاحتجاز بقسوتها الشديدة، حيث تتجاوز السعة الاستيعابية في مراكز احتجاز المهاجرين 300%، مما يتسبب في نشي الأمراض مثل الجرب والأمراض الوبائية سريعة العدوى بشكل كبير بالإضافة لكثرة البلاغات عن العنف الجنسي. نادراً ما يتم توفير المساعدة الطبية الفعالة، ويعتمد المهاجرون المحتجزون بشكل كبير و محدود على تبرعات الجماعات الخيرية لتلبية الاحتياجات الأساسية. وتحدث وفيات أحياناً داخل مراكز الاحتجاز، مما يؤثر بشكل غير متناسب على جميع المحتجزين الأجانب، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين وطالبو اللجوء. و في مخازن سرية تستخدم للاتجار بالبشر يواجه المهاجرون انتهاكات جسيمة مثل التجويع والاحتجاز المطول التعديبي الطابع الذي يستمر لأشهر أو حتى سنوات في مخازن سرية و مزارع خاصة بالمتاجرين بالبشر يملكها لبييون و يديرها قسراً بعض من المهاجرين.

أما في المراكز السجنية الجنائية، يُقدر عدد المعتقلين في ليبيا بحوالي 6,500 شخص موزعين على 26 سجناً تخضع لسيطرة الشرطة القضائية، على الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية موثوقة للمرافق التي تديرها بحكم الواقع والقانون وزارات الداخلية والدفاع أو الجماعات المسلحة الأمنية المدمجة. وتختلف مواقع الاحتجاز تبعاً للسلطة والغرض منها، بما في ذلك المرافق الخاضعة لسيطرة الدولة مثل سجون الشرطة القضائية، التي تحتجز أفراداً متهمين بجرائم في السياق العادي، ومحتجزين في سياق النزاعات، ونشطاء من المجتمع المدني والسياسيين وناشطي وسائل التواصل الاجتماعي، وأقليات دينية، وآخرون لأسباب سياسية أو أمنية.

وثقت الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ممارسات تعذيب ممنهجة خلال مرحلة التحقيقات و في مراحل ما قبل المحاكمة منذ عام 2021 في كل من السجون والمقرات العسكرية بمواقع سيئة السمعة مثل سجن معيتيقة والكويبية، و سجن الجوية في مصراتة، وقرنادة، و مقرات عناصر قوات الدعم و الاستقرار بطرابلس، وقاعدتي الجفرة و تمنهنت الجوية، و غرف إدارة العمليات الأمنية في كل من المرج، سرت، و مصراتة. و في مطلع يناير 2025 [كشفت مقاطع فيديو صورت داخل مقر سجن قرنادة عن ممارسات مروعة تشمل الضرب المبرح، والصعق الكهربائي، وإجبار المعتقلين على أوضاع مهينة، والتعذيب النفسي.](#) و في فبراير 2025، [ظهر مقطع فيديو آخر يُظهر عنصريين من قوات الإنفاذ يعذبان مهاجراً باكستانياً في مديرية أمن مصراتة.](#)

تتعرض النساء اللاتي يتم اعتقالهن لفحوصات العذرية أحيانا والتحرش الجنسي، مع الإبلاغ عن حالتين مؤخرًا في طرابلس والبيضاء. و تواجه الفئات ذات التنوع الجندي أشكالاً من التمييز الممنهج والعزلة المتزايدة و لا توجد ضمانات حماية لهذه الفئات في ليبيا. تواجه أيضا بعض الأقليات الأصلية العرقية التمييز وتعتبر عديمة الجنسية. فعلى سبيل المثال، يُصنف بعض الطوارق والتبو كعديمي جنسية و يوصفون بأنهم غير مواطنين ليبيين يفتقرون إلى أي اعتراف قانوني أو إداري. وبشكل عام، يعتبر التعذيب أمراً معتاداً في مرافق الاحتجازو السجون الليبية، حيث يعاني المفرج عنهم أو من يتم إطلاق سراحهم نفسياً ويُعزلون اجتماعياً بسبب الوصمة الاجتماعية والثقافية.



## د. إنهاء الإفلات من العقاب

### نتيجة المؤشر: خطورة عالية جداً

يغذي حالة الإفلات من العقاب المتعلقة بمحاسبة المتورطين في جرائم التعذيب، ضعف آليات التحقيق والملاحقة القضائية والحماية لدرجة أن هذه الحالة أصبحت متأصلة في ممارسات المؤسسات في ليبيا. وتواجه التحقيقات في جرائم التعذيب وسوء المعاملة عقبات إجرائية كبرى، بما في ذلك الحصول المسبق على إذن قضائي للتحقيق أو مذكرات جلب و قبض خصوصاً مع الموظفين اللذين يتبعون الدولة. يتطلب حسب القانون الليبي إحالة بلاغات التعذيب في السجون الرسمية من مدراء السجون إلى النيابة المختصة. ولا تكتسب محاكمات و تحقيقات المحاكم العسكرية سلطة واسعة في إطار التطبيق رغم تعارضها مع اللوائح الواجب العمل بها محلياً. حيث تقوم المحاكم العسكرية بالتحقيق في قضايا التعذيب خارج إطار مشروعيتها، ويتضح ذلك من خلال بعض المحاكمات السرية التي جرت مثلاً عام 2021 واستهدفت مئات الليبيين، و نتج عنها إعدام 22 مدنياً. وعلى الرغم من أن مسألة اختصاص المحاكم و العدالة الانتقالية تُناقش أكاديمياً، إلا أن الانقسامات السياسية والجماعات ذات النفوذ و السلطة تعيق التنفيذ الفعلي للتوصيات المتعلقة بهاذين الجانبين.

عام 2023، وثقت الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب 43 شكوى رسمية تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة، معظمها مورست ضد ذكور بنسبة (80 %)، غالبيتهم تتراوح أعمارهم بين 25 و 55 عاماً، في مواقع مثل مراكز الشرطة في طرابلس وسبها ومقرات الأمن الداخلي ومراكز احتجاز المهاجرين والسجون العسكرية والسجون غير الرسمية التي تسيطر عليها الجماعات المدمجة في أجهزة الدولة. ويهدد الغياب المستمر للمساءلة والإفلات الطويل من العقاب للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في ترهونة بين عامي 2016 و 2020 حتى الان بتعميق حالة عدم الاستقرار وتفاقم الانقسامات في جميع أنحاء ليبيا.

يواجه الضحايا حواجز كبيرة تعيق وصولهم إلى العدالة، بما في ذلك عدم احترام مبدأ السرية من قبل السلطات ، وعدم فعالية آليات الشكاوى، وضرورة تقديم الشكاوى في إطار جغرافي داخل المواقع و المناطق التي وقعت فيه الانتهاكات. ويكاد يكون الدعم و التأهيل النفسي من قبل الدولة معدوماً، وكذلك الوصول الفعال للمعلومات حول حقوق الضحايا، لا سيما في المناطق المعزولة أو المجتمعات التي تعاني من ضعف في التعليم. والأمية في المجال الحقوقي. وتعتبر الأعمال الانتقامية ضد الضحايا والشهود وحتى وكلاء النيابة شائعة، حيث يستخدم الضباط و العناصر الأمنية ذات النفوذ في كثير من الأحيان التهديدات أو الرشاوى لردع تقديم البلاغات عن التعذيب. يواجه القضاة الترهيب و التهديد أحياناً، وتتسم المحاكمات التي تتضمن ادعاءات بالتعذيب ببطنها الملحوظ، مما يعكس عراقيل مؤسساتية تتعلق بنقص الموارد والتأثير السياسي وعدم استقلال القضاء. ويؤدي غياب وحدة تحقيق متخصصة و تداخل اختصاص المحاكم و النيابة بالإضافة لإنعدام آلية مراقبة محلية مستقلة على الأجسام القضائية و القانونية إلى تفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب.

خلصت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا في تقريرها الأخير بمارس 2023، إلى وجود أدلة موثوقة على أن عناصر أمن تابعين للدولة والجماعات الأمنية و العسكرية قد ارتكبت جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، أنهى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولاية البعثة، واعتمد بدلاً من ذلك قراراً بشأن بناء القدرات يفتقر إلى أي تدابير للرصد أو التحقيق و المراقبة.



## هـ. حقوق الضحايا

### نتيجة المؤشر: خطورة عالية جداً

يواجه ضحايا التعذيب في ليبيا ثغرات و عراقيل قانونية و إدارية ومؤسساتية فيما يتعلق بالحماية وإعادة التأهيل والحصول على تعويضات كافية و جبر الضرر. ويفتقر القانون الليبي إلى تعريف واضح لضحية التعذيب، إلا أنه يعرف و بشكل ضيق النساء من ضحايا العنف الجنسي من حرب 1102 بموجب نص القانون رقم 119، حيث يشير التشريع بشكل عام إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة الجنسية ضد الإناث المرتبطة بالحرب. بالإضافة إلى ذلك، بموجب "قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الليبي الذي أقره البرلمان الليبي عام 2025"، يتم الاعتراف بالحق في إعادة التأهيل ضمن أطر العدالة الانتقالية بصورة نصية فقط، إلا أن إمكانية التنفيذ العملي تكاد تكون معدومة، في ظل انعدام الكفاءات المحلية المدربة على دراسة احتياجات و تقييم وضع الضحايا. وتقتصر حماية الدولة على الشهود اللذين يشهدون ضد جرائم الإرهاب أو الفساد حسب القانون الليبي، مما يترك ضحايا التعذيب دون ضمانات تشريعية و قانونية و حماية كافية.

تظل آليات التعويض وجبر الضرر أيضاً غير كافية وغير فعالة، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم الاستقرار السياسي. وقد استهدفت التعويضات حصراً حسب القانون خسائر الممتلكات الناجمة عن الحرب، **دون منح أي تعويضات خاصة لضحايا التعذيب**. وتوقفت اللجان والهيئات الوطنية للعدالة الانتقالية المنشئة سابقاً، التي من المفترض أن تدير التعويضات منذ فترة طويلة عن العمل. ولم يتم تقديم أي اعتذارات علنية أو اعترافات رسمية بحدوث انتهاكات أو مراسم تذكارية لضحايا أو عائلاتهم. توفر حالياً خدمات إعادة التأهيل بشكل محدود جداً من قبل منظمات غير حكومية ممولة دولياً وتخضع هذه المنظمات المحلية لمراقبة حكومية صارمة ومراقبة أمنية. ولا تزال البرامج المتعلقة بالسياق التوعوي الثقافي والاجتماعي والدعم النفسي والرعاية الطبية والاندماج الاجتماعي غائبة، مما يؤثر بشكل كبير على تعافي الناجين.

## و. الحماية للجميع



### نتيجة المؤشر: خطورة عالية جداً

في ليبيا، تواجه الفئات الضعيفة والمستضعفة من النساء والأطفال والاشخاص ذوي التنوع الجندري والأقليات العرقية والمهاجرين والأقليات الدينية، انتهاكات خطيرة ومنهجة لحقوق الإنسان في ظل حماية محدودة من الدولة. وينتشر التمييز والاعتقالات التعسفية والقيود على الوصول إلى الخدمات على نطاق واسع فبالنسبة للاجئين والمهاجرين الذين يتم اعتراضهم في البحر أو احتجازهم، للتعذيب والعمل القسري وعمليات الطرد الجماعي غير القانونية. وغالباً ما تتواطأ قوات الأمن وحراس مراكز الاحتجاز مع شبكات الاتجار بالبشر، حيث أفاد الناجون بتعرضهم لصدمات كهربائية واغتصاب وضرب داخل أماكن احتجاز، وقد تم اصدار قرارات رسمية من قبل الدولة بإغلاقها لكن ذات الحراس والعناصر لازالوا يديرونها ويرتكبون جرائم التعذيب فيها بشكل متكرر. منها مركز شهداء النصر بالزاوية ومركز الخمس حيث وثقت الشبكة جرائم تعذيب ضد معتقلين بالمركزين خلال العام 2023 و 2024. بينما يقوم حراس المراكز الرسمية النشطة التابعة لجهاز الهجرة الليبي الأخرى بصفقات مالية لبيع المهاجرين لبعض العصابات والاشخاص لاستغلالهم في السخرة والاعمال المجهددة كالتنظيف والبناء وغيرها بالإضافة **لتعرضهم للعنف الجنسي و العمالة القسرية والتعذيب والمعاملة المهينة والقاسية بشكل واسع وبعلم من الجهات الحكومية** والمجتمع المحلي دون أي رادع. ويواجه المهاجرون ظروفاً تزداد خطورة بسبب المعلومات المضللة والخطاب العنصري والإهمال المتعمد الممنهج.

يشهد المجتمع الليبي انتشاراً واسعاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي. فلا يزال القتل الناتج عن جرائم الشرف وزواج الأطفال والزواج القسري والعنف المنزلي مستمراً، حيث سُجلت ست حالات وفيات في إطار القتل ضمن جرائم الشرف في يوليو 2022 وحده. وتساهم انعدام الوعي والثغرات القانونية في انتشار واعتياد الفحوصات العذرية، وعدم توفر الإجهاض القانوني الآمن، والإفلات من العقاب للجرائم الأسرية وعنف الأزواج بالإضافة لقتل الإناث. ولا يزال زواج الأطفال شائعاً دون اتخاذ إجراءات تشريعية وتنفيذية فعالة.

يواجه الأفراد ذوو الهويات الجندرية المتنوعة تجريباً بموجب القوانين المحلية واقصاءً ممنهجاً.. وتعرض بعض الجماعات العرقية، مثل الطوارق والتبو الحرمان من حقوق الملكية والمواطنة والإقصاء من المشاركة السياسية بكافة مستوياتها.

تستهدف الأقليات الدينية أيضاً. **في فبراير 2024، اعتُقل الشيخ مفتاح الأمين البيجو** البالغ من العمر 79 عاماً تعسفاً في بنغازي وسط حملة قمع مكثفة، و اعتُقل ما لا يقل عن 14 شيخاً من الطرق الصوفية تعسفاً بتهمة «الكفر»، بينما يواجه النشطاء اتهامات بـ «الإلحاد»، مع انتزاع اعترافات تحت التعذيب.

في سياق النزاع المسلح، يؤدي غياب القوانين المحلية التي تُجرّم جرائم الحرب إلى الإفلات من العقاب. إذ تزداد الخسائر البشرية خلال العمليات العسكرية والأمنية، حيث أصبح القصف العشوائي والاستهداف دون تمييز بين المدنيين والمقاتلين أمراً معتاداً في ليبيا. أما عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتي تنتهك قانون الحرب، فغالباً ما تُهمل رغم علم الجهات والمؤسسات الحكومية بهويات مرتكبيها. كما عانى الكثير من المعتقلين في إطار النزاعات المسلحة من التعذيب والتجويع، مع حرمانهم من الزيارات وضمائمات المحاكمة العادلة مما أدى لحدوث إعدامات دون التحقيق في هذه الجرائم بعد.



## ز. الحق في الدفاع و الفضاء المدني

### نتيجة المؤشر: خطورة عالية جداً

في ليبيا، لا يزال الفضاء المدني والبيئة المتاحة للمدافعين عن حقوق الإنسان مقيدة وخطيرة للغاية. ولا تعترف الحكومة بالمدافعين عن حقوق الإنسان أو تعزز عملهم أو تحميهم، بل تعيق نشاط منظمات المجتمع المدني المستقلة من خلال سياسات و تشريعات تعسفية. منذ مارس 2023، كثفت حكومة الوحدة الوطنية في غرب ليبيا والسلطات الموازية في شرقها سبل العرقلة البيروقراطية، وأعدت تفعيل بنود من القانون رقم 19 بشأن إعادة تنظيم المنظمات غير الحكومية تقيد العمل المدني. وكثيراً ما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان أعمالاً انتقامية، بما في ذلك الاستنطاق تحت التعذيب واستخراج الاعترافات الكاذبة تحت الإكراه التي يتم تصويرها لثبث على وسائل التواصل الاجتماعي، والاعتقالات التعسفية، والمضايقات القضائية ضد الجمعيات المحلية، والسجن بأحكام تتراوح بين سنتين وعشر سنوات بالإضافة للاتهام بالجوسسة و جرائم تمس الامن العام للدولة. وخلال عام 2023، اعتُقل ما لا يقل عن 23 مدافعاً عن حقوق الإنسان وحوكموا؛ تمكن ثلاثة منهم من الفرار، وأطلق سراح 16 منهم فقط بعد أكثر من ستة أشهر من الاحتجاز، بينما لا يزال العديد منهم محتجزين دون ضمانات قضائية مناسبة.

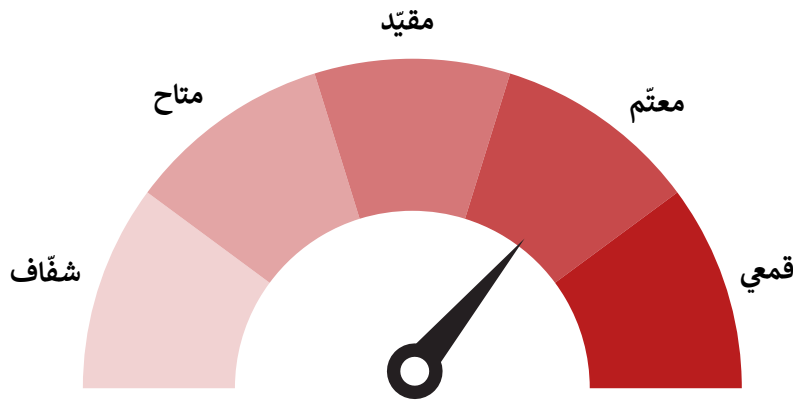
يُقيد الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمعات المدنية، حيث تعمل المنظمات غير المسجلة في ظل تجريم بموجب القانون رقم 19 لسنة 2001، ويواجه أعضائها حسب قانون العقوبات خطر الحكم عليهم بالإعدام. وتتسم اللوائح المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية بالغموض المتعمد، مما يسمح بالتعليق التعسفي لأنشطتها بدعوى «الأمن القومي» أو «الجوسسة لأطراف خارجية». وتغيب قوانين حماية حرية التعبير والإعلام، بينما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل متكرر لاتهامات التشهير بتهم جنائية وهجمات إلكترونية والمراقبة من قبل سلطات الدولة. وتقع حوادث قتل للمدافعين عن حقوق الإنسان بينما يظل التعذيب وسوء المعاملة والمضايقات القضائية أمراً شائعاً. وعلى الرغم من الاهتمام الدولي، لم توجه ليبيا دعوة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وتفتقر إلى أي آلية حماية وطنية في هذا الشأن.

وقد سهّل هذا الإطار التشريعي الاستهداف المباشر لموظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، حيث وثقت الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب 43 حادثة اعتقال تعسفي لنشطاء في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوحدة الوطنية بين مارس وسبتمبر 2024، بالإضافة إلى 23 حالة في شرق ليبيا الخاضع لسيطرة القوات المسلحة الليبية، بما في ذلك حالة قتل خارج نطاق القضاء. وبين عامي 2022 و 2024، اعتُقل 18 موظفاً ليبيا يعملون مع منظمات غير حكومية دولية واستُجوبوا بشأن أنشطتهم المهنية. وقد اعتقل جهاز الأمن الداخلي، وهو جهاز أمني، الناشطة والمدونة مريم منصور الورفلي، المعروفة باسم «نخلة فزان»، بسبب منشور لها على وسائل التواصل الاجتماعي في يناير 2024. وأطلق سراحها في نوفمبر 2024 دون توجيه أي تهمة إليها بشكل قانوني.

# الشفافية والوصول إلى المعلومة

يقيس مؤشر العالمي لقياس ظاهرة التعذيب مستوى الوصول إلى المعلومات والشفافية المتاحة في كل بلد عند قياس وتقييم مخاطر التعذيب وسوء المعاملة. ويأخذ المؤشر في الاعتبار توافر المعلومات، بالإضافة إلى العقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في جمع البيانات وتقييماتها بشأن الوصول إلى المعلومات. ويجب ضمان الوصول إلى المعلومات في كل مجتمع سواءا بموجب القانون أو في إطار الممارسة والتنفيذ، لضمان شفافية الدولة ومساءلتها. فهو يمكن المنظمات والصحفيين والأفراد من طلب بيانات حول الهيئات والأجسام الحكومية العامة وحول البروتوكولات المعول بها والإحصاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويعكس هذا المؤشر التحديات التي تواجه الوصول إلى المعلومات داخل البلد، حيث يتم تخصيص تصنيف لكل بلد وإقليم على النحو التالي: قمعي، مُخفي، مُقيّد، متاح، أو شفاف.

وقد حصلت [ دولة ليبيا ] على تصنيف "معتم" بناءً على تقييمنا لمستواه الحالي من الشفافية والوصول إلى المعلومات.



# الدعوة إلى التغيير في ليبيا: توصيات رئيسية

تشمل وثيقة المؤشر [5] توصيات لليبيا استناداً إلى الموقع الإلكتروني للمؤشر التي ستشكل مرجعاً للإصدارات القادمة من أجل اتباع التحقيقات لحركة مناهضة التعذيب.

1. المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وضمان توافق التشريعات الوطنية بشكل كامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ينبغي أيضاً مراجعة وتعديل الأحكام التي تجرم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز، بما في ذلك المعاقبة على ممارسات التعذيب التي تُرتكب خارج مرافق الاحتجاز الحكومية بموجب القانون ومعالجة القصور الناتج عن مسؤولية الدولة خصوصاً بما يضمن ظروف معيشية إنسانية للمحتجزين.
2. إنشاء هيئات رقابية مستقلة مسؤولة عن التحقيق في حالات التعامل الوحشي نتيجة لعنف الشرطة و جهات إنفاذ القانون ومقاضاة مرتكبيها، لا سيما في مراكز شرطة سبها وطبرق و مصراتة و المرح و سرت وبنغازي والزاوية وطرابلس. وينبغي منح هيئة مستقلة حق الوصول لمراقبة وتوثيق هذه الانتهاكات، مما يتيح تحديد الأنماط والاتجاهات لهذه الانتهاكات الممنهجة و المعتادة بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.
3. إنشاء هيئة مستقلة مسؤولة عن تلقي الإدعاءات و الشكاوى والتحقيق في ادعاءات التعذيب، سواء داخل ليبيا أو على المستوى الدولي. وتعديل القوانين الوطنية لضمان آليات إنفاذ و حماية قوية، و تفعيل سبل الرصد و التحقيق و التحقق، ومعالجة جميع أشكال التمييز والمعاملة اللاإنسانية.
4. تمكين المحكمة الجنائية الدولية من إجراء تحقيقات داخل ليبيا في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في ترهونة منذ عام 5102 إلى عام 0202 والتعاون الكامل مع فريقها و احترام استقلالها و سريتها في إطار إجراءاتها.
5. إلغاء القوانين التقييدية مثل القانون رقم 91 لسنة 1002، وتعديل القوانين التي تجرم المدافعين عن حقوق الإنسان، ومراجعة السياسات التشريعية الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية لحماية خصوصية المدافعين والمحامين والضحايا، وإنهاء الاعتقالات والاحتجازات والمضايقات التعسفية و الانتقام. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء حملات توعية عامة لمواجهة الروايات السلبية على وسائل التواصل الاجتماعي التي تستهدف منظمات المجتمع المدني، مع التأكيد على قيمة المدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز مجتمع عادل.



## مصادر أخرى

لمزيد من المعلومات، من الممكن أن تزوروا موقعنا  
<https://www.omct.org/en/global-torture-index>  
بمؤشر التعذيب العالمي 2025 الذي يشمل البيانات المفصلة والأسئلة الشائعة والمنهجية المتبعة.  
إذا كان لديك أي سؤال، فلا تتردد في التواصل معنا عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي:  
[tortureindex@omct.org](mailto:tortureindex@omct.org)

## شكر وتقدير للدعم

تم تنفيذ هذا المشروع بفضل الدعم من الجهات المانحة.  
للاطلاع على القائمة الكاملة للجهات الداعمة والشركاء، يُرجى زيارة الرابط التالي :  
<https://www.omct.org/en/global-torture-index>



## تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي

ندعوك للاطلاع على البيانات ومشاركة آرائك على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الهاشتاج  
GlobalTortureIndex#. انضموا إلينا لتوعية الرأي العام ولمشاركة موقف بلدك من أجل بناء حوار هادف.  
مشاركاتكم أساسية لتشجيع التغيير الإيجابي.

يمكنكم أن تجدونا على وسائل التواصل الاجتماعي التالية:

